

الجمهورية التونسية  
وزارة المالية

الادارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص

القاضية البلدية بجمال

بلدية حمال



الدستاب المالي

لسنة 2016

ملحق عدد 3 للمذكرة العامة عدد 19 بتاريخ 19 فيفري 2009

## قرار غلق الميزانية لتصرف 2016

أني الممضى أسفه ربيع الزكراوى رئيس النيابة الخصوصية لبلدية جمال القائم بهذا بمقتضى مداولة المجلس البلدى بعد إطلاعه على الفصلين 33 و 34 من القانون الأساسى عد 65 لسنة 2007 المؤرخ فى 18 ديسمبر 2007 ،

- وعلى مداولة النيابة الخصوصية ببلدية جمال فى دورتها العادلة الثانية لسنة 2017 بتاريخ 26 ماي 2017 ،
- وعلى الحساب المالى لسنة 2016 ،

أوقة ف إلى :

- خمسة ملايين وأربعمائة واثنين وسبعون ألفاً ومائتان وخمسة وتسعون ديناراً و357 ملি�ماً : 5.472.295,375 د . المبلغ الجملي لمقابض الميزانية لصرف 2016 .
- ثلاثة ملايين وتسعمائة وثمانية عشر ألفاً ومائة وسبعة وخمسون ديناراً و432 ملি�ماً : 3.918.157,432 د . المبلغ الجملي للنفقات المأذون بدفعها لصرف 2016 .
- مليون وخمسمائة وأربعة وخمسون ألفاً ومائة وسبعة وثلاثون ديناراً و925 مليم د : 1.554.137,925 د . مبلغ نتجة سنة 2016 التي يرخص بنقلها إلى حسابات خارج الميزانية .
- خمسمائة وثلاثة آلاف وستمائة وثلاثة وستون ديناراً و346 مليم د : 503.663,346 د . مبلغ الإعتمادات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرح بإلغائها.
- مليون وتسعمائة وسبعة وثمانون ألفاً وستون ديناراً و393 مليم د : 1.987.060,393 د . مبلغ الإعتمادات بالجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد إختتام التصرف.
- خمسة آلاف ومائتين وسبعة وسبعين ديناراً و505 مليم د : 5.277,505 د . مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله إلى المال الإنفاقى
- صفر مليمات : 0 . مبلغ إعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد إختتام التصرف والتي يصرح بإلغائها لعدم إنجاز ما يقابلها من موارد .

أصرح بالتالي بغلق ميزانية تصرف 2016.

جمال هي.....  
رئيس النيابة الخصوصية  
ربيع الزكراوى



## 7- دراسة الحساب المالي وغلق ميزانية سنة 2016:

عملاً بأحكام الفصل 33 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 كما وقع تقييمه بالقانون الأساسي عدد 65 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007 والفصل 37 من القانون عدد 48 لسنة 2006 المؤرخ في 17 جويلية 2006 المتعلق بالقانون الأساسي للبلديات والفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية يعرض على السادة أعضاء المجلس البلدي الحساب المالي لسنة 2016 دراسة وغلق ميزانية 2016 طبقاً للجدول التالي:

- المبلغ الجملي لمقابض الميزانية = 5.472.295,357 د
- المبلغ الجملي النهائي لمصاريف الميزانية المأدون بدفعها = 3.918.157,432 د
- مبلغ نتيجة سنة 2016 التي يرخص في نقلها إلى حسابات خارج الميزانية (الفائض الجملي للميزانية) = 1.554.137,925 د
- مبلغ الإعتمادات بالعنوان الأول الباقي دون إستعمال إلى حد إختتام التصرف والتي يصرح بإنفاقها = 503.663,346 د
- مبلغ إعتمادات الدفع بالجزئين 3 و 4 من العنوان الثاني الباقي دون إستعمال إلى إختتام التصرف والتي يصرح بإنفاقها = 1.987.060,393 د
- مبلغ إعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقي دون إستعمال إلى حد إختتام التصرف والتي سيُعَد تحويلتها إلى التصرف الموالي = 5.277,505 د
- مبلغ إعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني دون إستعمال إلى حد إختتام التصرف والتي يصرح بإنفاقها لعدم إنجاز ما يقابلها من موارد = لا شيء

وقد تم عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي في جلسته بتاريخ 2015/05/08 حيث أوصى بالموافقة على هذا الحساب المالي المقترن ثم غادر السيد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة لمناقشة هذا الحساب وتم تعين السيد صالح الحمامي لرئاسة الجلسة باعتباره أكبر أعضاء النيابة الخصوصية سنًا.

ووقع التداول في الغرض ثم وافق أعضاء النيابة الخصوصية على الحساب المالي بالإجماع وواصل السيد رئيس النيابة الخصوصية رئاسة الجلسة ووقع التطرق للنقطة التالية في جدول الأعمال.

ورفعَت الجلسة حوالي الساعة السابعة مساء .

رئيس النيابة الخصوصية  
ربيع الزكراوي

الصادقت عليه وصادقت  
المنسق في ٤ جويلية ٢٠١٧

د. التوالي

عادل العجلان